

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون
البند ٨٢ (هـ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية

**
تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس)

المقرر : السيد مارتن والتر (تشيكوسلوفاكيا)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٢ (انظر A/43/915) في جلساتها ٢١ إلى ٢٦ و ٢٦ إلى ٣٦ و ٤٠ إلى ٤٢ ، المعقودة في ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٨ إلى ١٠ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ونظرت اللجنة فيما ينبغي القيام به بشأن البند الفرعي (هـ) في الجلستين ٣٠ و ٤٢ المعقودتين في ٢ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ويرد وصف للمناقشة العامة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/43/SR.21-26 ، و 36-40 ، و 42) .

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.2/43/L.27

٢ - في الجلسة ٣٠ المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل تونس باسم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.27) معنوناً "تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية".

* اعيد اصدارها لاسباب فنية .

** سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في تسعة أجزاء (انظر أيضا

A/43/915 و Add.1-4 و 6-8) .

٣ - وفي الجلسة ٤٣ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم السيد خوزيه فرنانديز (الغليبين) ، تقريراً عن نتائج المناقشات غير الرسمية التي دارت بشأن مشروع هذا القرار ، وأجري باسم مقدمي المشروع ، تنقيحاً شفوياً للفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ونصها كما يلي :

٣" - تلاحظ مع القلق أن الاتجاهات العامة لاستكشاف الطاقة وتنميتها في البلدان النامية قد واصلت تدهورها في السنوات القليلة الماضية ، ولذلك فهي تطلب من الأمين العام أن يضع الخطوط الرئيسية لبرنامج عمل شامل يرمي إلى التعجيل باستكشاف وتنمية موارد البلدان النامية من الطاقة؛"

ليكون نصها كما يلي :

٣" - تلاحظ مع القلق أن الاتجاهات السائدة في استكشاف الطاقة وتنميتها في البلدان النامية ظلت تتدهور في السنوات القليلة الماضية ، ولذلك فهي تطلب من الأمين العام أن يضع الخطوط الرئيسية لبرنامج عمل يرمي إلى التعجيل باستكشاف وتنمية موارد البلدان النامية من الطاقة؛"

٤ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.27 (انظر الفقرة ٥) .

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٥ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير إلى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتضائي دولي جديد الواردين في قرارها ٣٣٠١ (د - ٦) و ٣٣٠٢ (د - ٦) المؤرخين

في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والى قرارها ٣٣٦٢ (د ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٢٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ٢٠٨/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية وضرورة اتخاذ المجتمع الدولي تدابير لمساعدة ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، ولاسيما تلك التي تعاني من نقص في الطاقة ، من أجل تنمية مواردها من الطاقة ، بغية سد احتياجاتها عن طريق التعاون والمساعدة والاستثمار في ميدان مصادر الطاقة التقليدية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، بما يتماشى مع خططها وألوياتها الوطنية ،

١ - تؤكد من جديد قرارها ٢٠٨/٤٠ وتطلب تنفيذ جميع أحكامه تنفيذا فعالا ؛

٢ - ترحب بتقرير الأمين العام عن اتجاهات استكشاف الطاقة وتنميتها في البلدان النامية^(١) ؛

٣ - تلاحظ مع القلق أن الاتجاهات السائدة في استكشاف الطاقة وتنميتها في البلدان النامية ظلت تتدهور في السنوات القليلة الماضية ، ولذلك فهي تطلب من الأمين العام أن يضع الخطوط الرئيسية لبرنامج عمل يرمي الى التعجيل باستكشاف وتنمية موارد البلدان النامية من الطاقة ؛

٤ - ترحب بعقد الندوات والاعمال المماثلة الأخرى التي دعت الى الاضطلاع بها في قرارها ٢٠٨/٤٠ وتطلب الى الدول الاعضاء التي يهملها الأمر أن تواصل ، بالتعاون مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المناسبة ، استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بدعم جهود البلدان النامية في استكشاف موارد الطاقة فيها وتنميتها ؛

٥ - ترجى من الأمين العام أن يواصل اجراء الدراسات والتحليلات
الملائمة فيما يتعلق باتجاهات استكشاف الطاقة وتنميتها ، مع مراعاة الأنشطة
التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال ، وأن
يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريراً عن طريق المجلس
الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ .
